

Distr.: General  
21 December 2016  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة المخدرات

### الدورة الستون

فيينا، ١٣-١٧ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي

صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة

المخدرات العالمية

## تعزيز التعاون الدولي على مكافحة المواد الأفيونية غير المشروعة الأفغانية المصدر من خلال مواصلة وتقوية الدعم المقدم إلى مبادرة ميثاق باريس

### تقرير الأمانة

#### ملخص

رحبت لجنة المخدرات، في قرارها ٣/٥٦ المعنون "تعزيز التعاون الدولي على مكافحة المواد الأفيونية غير المشروعة الأفغانية المصدر من خلال مواصلة وتقوية الدعم المقدم إلى مبادرة ميثاق باريس"، بمبادرة ميثاق باريس وأكدت مجدداً دعمها لها باعتبارها تمثل واحداً من أهم الأطر الدولية وبرنامجاً فريداً لإقامة شراكة حقيقية بين الدول والمنظمات الدولية المختصة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين في مجال مكافحة المواد الأفيونية الأفغانية المصدر. وواصلت اللجنة مناشدتها جميع الدول الأعضاء أن تكفل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) وكيانات أخرى، التنفيذ الكامل لإعلان فيينا والوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثالث للشركاء في ميثاق باريس لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية الأفغانية المصدر، الذي عُقد في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ باعتبارها إطار جميع التدابير المستقبلية ضمن المجالات الأربعة المتفق عليها لتعزيز التعاون. واستجابةً لطلب اللجنة، يقدم هذا التقرير عرضاً للخطوات التي اتخذها المكتب لتنفيذ القرار في عام ٢٠١٦، الذي هو العام الثالث في تنفيذ المرحلة الرابعة للمبادرة.



## أولاً - الخلفية

١ - يمثل إعلان فيينا،<sup>(١)</sup> الذي اعتمده في المؤتمر الوزاري الثالث للشركاء في ميثاق باريس لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية الأفغانية المصدر، الذي عُقد في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، تعبيراً عن التزام دولي بالعمل على نحو متوازن وشامل على التصدي لخطر المواد الأفيونية الأفغانية المصدر. وفي ذلك الإعلان، أولى المشاركون في المؤتمر أولوية لأربعة مجالات رئيسية، تُعرف أيضاً بالركائز، لتعزيز التعاون الدولي، هي: (أ) المبادرات الإقليمية؛ و(ب) التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار بالمواد الأفيونية؛ و(ج) منع تسريب الكيمياءويات السليفة؛ و(د) الحد من تعاطي المخدرات والارتهاان لها. وقد شكل المؤتمر معلماً مهماً لميثاق باريس، إذ عاود الشركاء تأكيد مسؤوليتهم العامة والمشاركة بشأن مكافحة المواد الأفيونية. ويمثل إعلان فيينا مخططاً أولياً لأنشطة الشركاء في ميثاق باريس، ويجسد التزام الشركاء بتوطيد التعاون الدولي والإقليمي على التصدي، على نحو متوازن، لما تطرحه المواد الأفيونية من تحديات وأخطار على السلم والاستقرار الدوليين في مختلف مناطق العالم.

٢ - وقد اعترفت لجنة المخدرات، في قرارها ٣/٥٦ المعنون "تعزيز التعاون الدولي على مكافحة المواد الأفيونية غير المشروعة الأفغانية المصدر من خلال مواصلة وتقوية الدعم المقدم إلى مبادرة ميثاق باريس"، بأهمية تلك المبادرة كواحد من أهم الأطر الدولية وكمركز فريد لإقامة تعاون حقيقي بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المختصة وسائر الجهات المعنية ذات المصلحة في مكافحة المواد الأفيونية الأفغانية المصدر.<sup>(٢)</sup>

٣ - ولميثاق باريس بُعدان اثنان. أولهما هو الشراكة نفسها، التي تتألف من ٥٨ بلداً و٢٢ منظمة، منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب). وهذه الشراكة مسؤولة عن تحديد الأولويات وتنفيذ التدابير بما يتوافق مع إعلان فيينا، الذي يستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة. أمّا البُعد الثاني فهو البرنامج العالمي الذي أنشأه المكتب نيابةً عن الشراكة لتوفير دعم تنسيقي من خلال مكونات البرنامج الثلاثة: الآلية التشاورية، وشبكة موظفي البحث والاتصال، وإدارة المعلومات. وقد حدّد الشركاء مدة المرحلة الرابعة للبرنامج، الجارية حالياً، بثلاث سنوات (٢٠١٣-٢٠١٦)، ثم مددت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، بميزانية إجمالية تناهز ٦,٧ ملايين دولار.

٤ - وتواصل شراكة ميثاق باريس أداء دور محوري كمنصة عالمية لاتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى الحد من الاتجار بالمواد الأفيونية، بما في ذلك زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج المواد الأفيونية واستهلاكها على الصعيد العالمي، وذلك بإعطاء الأولوية لتدخلات المساعدة التقنية. وتعمل الشراكة كمنصة مُنصرة على أعلى المستويات السياسية. فهي محفل للحوار العالمي ولترويج الممارسات الجيدة

(١) انظر الوثيقة E/CN.7/2012/17.

(٢) انظر الوثيقة E/CN.7/2013/14.

ولتكيف تدابير التصدي تبعاً لما ينشأ من أخطار على امتداد دروب الاتجار بالمخدرات من خلال تشجيع التواصلية الأقليمية وتوفير شواهد أقوى لاتخاذ تدابير منسقة.

٥- ويُعتبر اتخاذ تدابير متكاملة وشاملة ومتوازنة أمراً أساسياً في التصدي لخطر المواد الأفيونية. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق الشراكة نفسها مسؤولية مشتركة عن مواءمة استراتيجيتها مع الاحتياجات المتغيرة على الأرض، آخذة في اعتبارها أن خطر المواد الأفيونية لا يظل ثابتاً على حاله.

٦- وقد دأبت الشراكة منذ إنشائها على الإعراب، ضمن إطار استراتيجيتها، عن التزام واضح بمواصلة توسيع النطاق الجغرافي للبرنامج من أجل مواءمة التدابير العملية تبعاً للاتجاهات الجغرافية المستجدة على امتداد دروب الاتجار بالمخدرات. ولا تزال أولويات ونتائج مناقشات ميثاق باريس على الصعيدين السياساتي والعملي تبرز ضرورة وجود تدابير مستدامة للتصدي للاتجاهات القائمة على امتداد درب البلقان والدرين الشمالي والجنوبي. فالتطورات على امتداد تلك الدروب تؤكد أهمية التعاون فيما بين البلدان والمناطق والمنظمات.

٧- وقد تلقت أهمية مبادرة ميثاق باريس وما يبذله الشركاء فيها من جهود لمكافحة خطر المواد الأفيونية دعماً إضافياً باعتماد مجلس الأمن قراره ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، الذي رحب فيه المجلس، كما في القرارات المشابهة الصادرة في السنوات السابقة، بالعمل الجاري في إطار مبادرة ميثاق باريس، بصفتها أحد أهم الأطر في مكافحة المواد الأفيونية الأفغانية المنشأ، كما أحاط المجلس فيه علماً بإعلان فيينا وشدد على الهدف المتوخى من ميثاق باريس، وهو إنشاء ائتلاف دولي واسع لمكافحة الاتجار بالمواد الأفيونية غير المشروعة ضمن إطار نهج شامل لإحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها.

٨- وفي ضوء نتائج مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، لا يزال ميثاق باريس يمثل آلية حيوية من بين الأطر والمبادرات الدولية المهمة في مجال مراقبة المخدرات والتعاون الدولي. وهذه تشمل "عملية قلب آسيا-اسطنبول" وسائر المبادرات الإقليمية التي يقودها شركاء اتفاق باريس. وتمثل ضخامة سوق المواد الأفيونية غير المشروعة أحد أهم تحديات السياسة الدولية القائمة حالياً. ويتطلب التصدي الفعال لمجموعة متنوعة من المسائل المتعلقة بسوق المواد الأفيونية جهوداً منسقة وعزماً سياسياً وتعاوناً ودعماً من المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، يواصل المجتمع الدولي تشديده على الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما أن ازدياد تعقّد مشاكل مراقبة المخدرات والطلب عليها وما يوجد حالياً من تحديات في هذا المجال يُظهران بوضوح ضرورة مواصلة تدعيم الشراكة ومواءمة نهجها تبعاً للتحويلات في ميدان الاتجار بالمواد الأفيونية، وفعل ذلك كله ضمن السياق الأوسع لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٩- وتسهم الأنشطة المنفّذة لدعم ركائز إعلان فيينا الأربع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.<sup>(٣)</sup> فالركائز الثلاث المتعلقة بإنفاذ القانون تندرج ضمن إطار الهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات). وهناك ثلاث ركائز لها صلة بالغايات المستهدفة ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة. فالركيزة الأولى (المبادرات الإقليمية) لها صلة بالغاية ١٦-أ (تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة)؛ والركيزة الثانية (التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية) لها صلة بالغاية ١٦-٤ (الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادةها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠)؛ والركيزة الرابعة (الحد من تعاطي المخدرات والارتحان لها) لها صلة بالغاية ٣-٥ (تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان).

١٠- ويوفر إعلان فيينا إطاراً للشراكة في الاستجابة للالتزامات الدولية القائمة المبينة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثلاثين، المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال"<sup>(٤)</sup>، والتي تهدف إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والتصدي لصلاته بسائر أشكال الجريمة المنظمة.

## ثانياً- حالة تنفيذ قرار اللجنة ٣/٥٦

### ألف- الحوار الاستراتيجي والحوار على مستوى الخبراء

١١- تماشياً مع الأهداف المقررة لعام ٢٠١٦، وهو السنة الثالثة في تنفيذ المرحلة الرابعة، التي حددها شركاء ميثاق باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ أثناء الاجتماع الثاني عشر للفريق التشاوري المعني بالسياسات، عُقد اجتماع واحد لفريق عامل بشأن كل من ركائز إعلان فيينا الأربع، في حين عقد الفريق الاستشاري المعني بالسياسات في إطار ميثاق باريس اجتماعه الثالث عشر في فيينا، يومي ١ و ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧. أمّا الاجتماعات على مستوى الخبراء فقد بنت على مناقشات منتديات الخبراء السابقة المعقودة أثناء عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وهما السنتان الأولى والثانية لتنفيذ المرحلة الرابعة. وحسدت أنشطة السنة الثالثة مرة أخرى ازدياد انخراط المنظمات الدولية والإقليمية المدرجة ضمن إطار شراكة ميثاق باريس والتي استضافت ثلاثة من اجتماعات

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٤) مرفق قرار الجمعية العامة دا-١/٣٠.

أفرقة الخبراء العاملة الأربعة، وهي مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٢ - واشترك في استضافة اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بإدماج العلاج من الإدمان للمخدرات في نظام الصحة العمومية (الركيزة الرابعة لإعلان فيينا) كل من بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى صربيا وحكومة صربيا. وعُقد الاجتماع في بلغراد يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والتقى فيه ٦٤ مشاركاً مثلوا ٢٢ بلداً وثلاث منظمات دولية.

١٣ - وركز اجتماع الخبراء على الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المواد الإدمانية في سياق عالمي، وعلى نتائج وتداعيات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثلاثين فيما يخص نظم الصحة العمومية، وعلى وسائل تنفيذ معايير العلاج من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، بما فيها آليات ضمن النوعية في خدمات العلاج من المخدرات. ونوقشت مسائل أخرى، منها أهمية تيسر الوصول إلى منظومة شاملة من خدمات العلاج من المخدرات، وضرورة اتباع نهج متعدد القطاعات في علاج المرهقين للمخدرات ورعايتهم، والبرامج الموجودة المتمحورة حول استحداث نظام رعاية متكامل.

١٤ - أمّا اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بالتدريب على إنفاذ القانون لدعم التعاون عبر الحدود (الركيزة الأولى لإعلان فيينا) فقد استضافته الإنتربول في ليون، فرنسا، يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وحضر الاجتماع ٥٢ مشاركاً مثلوا ١٥ بلداً و ١٠ منظمات دولية.

١٥ - وشملت مواضيع المناقشة الاتجاهات السائدة في مجال الاتجار بالمهيروين والأبحاث المتعلقة به، والمبادرات الحالية لمؤسسات التدريب على إنفاذ القانون، وطريقة ضبط الأمن المسترشدة بالمعلومات الاستخباراتية. وتقاسم المشاركون تجاربهم ومنهجياتهم التدريبية فيما يتعلق بتقديم التدريب المتخصص، وناقشوا دور المنظمات الإقليمية في تشجيع وتسهيل التدريب على إنفاذ القانون.

١٦ - وأمّا اجتماع الخبراء المعني بالسلائف (الركيزة الثالثة لإعلان فيينا) فاستضافه اليوروبول وعُقد في مقره الكائن في لاهاي، هولندا، يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. واستعرض المشاركون الاتجاهات في مجال تهريب الكيمياءويات السليفة المراد استخدامها في إنتاج الهيروين بصورة غير مشروعة والدروب والأساليب المستخدمة في تهريب تلك المواد، بغية تحسين التعاون وتقاسم المعلومات على الصعيد الأقليمي، وخصوصاً في ضوء الحاجة إلى الارتكاز على مبادرات إقليمية ناجحة. وشدد الشركاء أيضاً على استمرار أهمية إدماج التحريات المالية في التحريات المتعلقة بالسلائف، وضرورة التعاون مع القطاع الخاص، والحاجة إلى تعزيز آليات الرصد المحلية، والاستفادة مما يوجد من آليات لرصد التجارة الدولية. وحضر الاجتماع ٥٠ مشاركاً مثلوا ٢١ بلداً وسبع منظمات دولية.

١٧- وعُقد اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية المصدر (الركيزة الثانية لإعلان فيينا) في فيينا يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وسوف يوفر مزيد من المعلومات عن ذلك الاجتماع في الإضافة إلى هذا التقرير (E/CN.7/2017/9/Add.1).

١٨- وما يشهد على الاعتراف بأهمية دور ميثاق باريس أن عام ٢٠١٦ شهد استمراراً للاتجاه المتمثل في ازدياد انخراط بلدان ومنظمات غير شريكة في ميثاق باريس في منتديات الخبراء التابعة له. وكان من بين المشاركين ممثلون من منطقة الخليج الفارسي (البحرين وقطر ومركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون الخليجي) ومركز آسيا والمحيط الهادئ لتنسيق المعلومات من أجل مكافحة جرائم المخدرات ووكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالتدريب على إنفاذ القانون (السيبول).

١٩- ويقوم ميثاق باريس، جنباً إلى جنب مع برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، التابع للمكتب، بتبادل المعلومات عن الممارسات الفضلى مع عدة دول أعضاء في مناطق الكاريبي وأمريكا الوسطى والجنوبية وغرب أفريقيا من أجل صوغ تدابير أقاليمية متكاملة للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات.

٢٠- وفي ضوء النطاق الحالي لانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبالأخص التحديات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالمخدرات، يجب على الشراكة أن تنقح باستمرار تركيزها على صوغ تدابير وافية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. فمنذ بداية المرحلة الرابعة على وجه الخصوص، كانت جهود الشراكة أشد تركيزاً على الجانب العملي. وهذا النهج، الذي يقف خلفه المانحون والشركاء على السواء، أخذ يتحول في الآونة الأخيرة إلى عملية تحليل للثغرات، أجريت لأول مرة في جميع اجتماعات فرقة الخبراء العاملة الأربعة التي عقدت في عام ٢٠١٥. وكان كل من تلك الاجتماعات يهدف إلى تحديد التدابير الملموسة اللازمة لمعالجة الثغرات ذات الأولوية في إطار كل من ركائز إعلان فيينا الأربع، واستمرت مناقشة نتائج تلك العمليات من خلال حوارات اجتماعات الخبراء في عام ٢٠١٦.

٢١- وواصلت اجتماعات الخبراء المعنية بعرض المخدرات التي عقدت في عام ٢٠١٦ إظهار أهمية وجود مجموعة متكررة من المواضيع المحورية، تسمى بـ"النهج الجامع في التصدي لمسائل المواد الأفيونية". وتشمل هذه المسائل الجامعة ما يلي: البحوث، والتعاون الأقاليمي، وتقاسم المعلومات الاستخباراتية والعمليات المتعددة الأطراف، وتنمية القدرات، والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، والتعاون القانوني، والاتجار عن طريق البحر، وهي مسائل يجب معالجتها بصورة متسقة على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي من أجل تنفيذ إعلان فيينا تنفيذاً فعالاً.

٢٢ - وقد نظر الفريق التشاوري المعني بالسياسات أثناء اجتماعه الثالث عشر في التوصيات المقدمة من أفرقة الخبراء العاملة وأقرها. وسوف يوفر مزيد من المعلومات في الإضافة إلى هذا التقرير (E/CN.7/2017/9/Add.1).

## باء - معلومات محدّثة عن برنامج المكتب لميثاق باريس والداعم للمبادرة

٢٣ - يعمل المكتب، من خلال وحدة التنسيق المعنية بميثاق باريس، وبصفته منسقاً لأنشطتها على دعم الشراكة ويساعد على تحقيق أهدافها. ويوفّر برنامج ميثاق باريس معلومات عن الخطر الذي تمثله المواد الأفيونية غير المشروعة، كما يشجع أنشطة المبادرة وييسرها، وبذلك يربط بين العنصرين السياساتي والعملياتي.

٢٤ - وتشكل اجتماعات الخبراء والاجتماعات السياساتية المذكورة آنفاً أول مكون لبرنامج ميثاق باريس، وهو الآلية التشاورية.

٢٥ - ودعماً للآلية التشاورية، أعدت وحدة التنسيق المعنية بميثاق باريس تقرير ميثاق باريس للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، الذي يغطي السنتين الثانية والثالثة من المرحلة الرابعة للمبادرة. وقد أعد ذلك التقرير، الذي صدر في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بناءً على طلب الشراكة من أجل دعم أهدافها. ويشير التقرير للمرة الأولى إلى عزم الشراكة على التكيف مع الأخطار والاتجاهات المستجدة بتنقيح الأولويات الواردة في إعلان فيينا من خلال عملية تحليل الثغرات. ويمثل تحليل الثغرات الناتج التراكمي للتطور المتواصل لجهود شراكة ميثاق باريس الرامية إلى التصدي لخطر المواد الأفيونية.

٢٦ - وتشكل نتائج اجتماعات الخبراء والاجتماعات السياساتية التي عقدت منذ عام ٢٠١٣ أساس المناقشات المتعلقة بتحليل الثغرات. ولم يكن يراد لنتائج هذه العملية أن تكون متطابقة، نظراً لفرادة تطور الجهود المبذولة ضمن إطار كل من ركائز إعلان فيينا. ويمثل تقرير ميثاق باريس للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ صيغة منقحة لنتائج تلك العملية، وهي عملية تعتبر عملاً جارياً وتتطلب انخراط جميع الشركاء فيها من أجل المضي قدماً في تنفيذ الأولويات بالاستناد إلى مبدأ المسؤولية المشتركة. والأنشطة المذكورة في تقرير ميثاق باريس للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ تستند إلى تنفيذ الأولويات والتوصيات المنبثقة من اجتماعات أفرقة الخبراء العاملة، وتركز في المقام الأول على جهود المكتب التي استُخدمت فيها المعلومات الموفرة لوحدة التنسيق المعنية بميثاق باريس.

٢٧ - ويسهم المكتب في تنفيذ إعلان فيينا باستحداث سلسلة مبادرات متكاملة تركز على بناء شراكات دولية وإقليمية ومحلية وتوفير حلول في هذا الميدان. ويتضمن التقرير عرضاً مفصلاً لما اتخذته المكتب من تدابير لمعالجة هذه المسائل الشمولية، وكذلك ما لا يزال في حاجة إلى معالجة باستخدام تحليل الثغرات كنقطة انطلاق.

- ٢٨ - وتتوافق المعلومات الواردة في التقرير مع ولاية ميثاق باريس المتمثلة في تعزيز التعاون بين الشركاء على امتداد الدروب الرئيسية للتجارة بالمخدرات التي تشهد تحولاً في وجهة التركيز، من الدرب الشمالي إلى درب البلقان وكذلك إلى أجزاء معينة من الدرب الجنوبي.
- ٢٩ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أتاحت شبكة ميثاق باريس لموظفي البحث والاتصال المنتشرين على امتداد الدرب الشمالي ودرب البلقان مواصلة تيسير أعمال برامج المكتب المتعددة التي تشمل طائفة متنوعة من المسائل المتداخلة المواضيع.
- ٣٠ - وأسهم موظفو البحث والاتصال في إعداد عدة تقارير ودراسات اضطلع بها فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات التابع للمكتب، منها تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٦ والدراسة الجارية حالياً بشأن الاتجار بالمواد الأفيونية على امتداد الدرب الشمالي.
- ٣١ - ويمثل جمع البيانات عن التطورات الحاصلة على امتداد الدروب الرئيسية للاتجار بالمواد الأفيونية جانباً مهماً من جوانب عمل موظفي البحث والاتصال الداعمة لتنفيذ ولاية ميثاق باريس، وتنفذ عمليات الجمع هذه حسب التوجيهات التقنية الصادرة عن مشروع رصد تجارة المواد الأفيونية الأفغانية وتحت الإشراف العام لفرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات. وقد نُشرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ صحائف الوقائع القطرية لعام ٢٠١٦ الخاصة بميثاق باريس، التي أصبحت الآن وثيقة التوافق مع دورة تقرير المخدرات العالمي.
- ٣٢ - وواصل موظفو البحث والاتصال تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بشأن إنجاز دراسات المكتب الاستقصائية العالمية ضمن إطار ولاية المكتب المتعلقة بنظم الجمع السنوي للبيانات. وفي عام ٢٠١٦، قُدمت تلك المساعدة إلى برنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات (سمارت)، تعزيزاً لجهود جمع البيانات في آسيا الوسطى.
- ٣٣ - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، سيقوم موظفو البحث والاتصال الموجودون في صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً بتقديم دعم في مجالات البيانات والاتصال والبحث لمشروع "قياس حجم الجريمة المنظمة وتقييم أحوالها في غرب البلقان" تحت إشراف قسم أبحاث الجريمة التابع لفرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات.
- ٣٤ - ودعماً لاستراتيجية المكتب المؤسسية بشأن بناء قدرات إنفاذ القانون، واصل موظفو البحث والاتصال المعنيون بميثاق باريس والموجودون في آسيا الوسطى، حسبما ذكر في إطار الأنشطة المبينة في تقرير ميثاق باريس للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، تقديم تدريب متخصص لتدعيم القدرات البحثية للممارسين في مجال إنفاذ القانون، بالتعاون مع برامج المكتب العالمية والإقليمية والقطرية الناشطة في آسيا الغربية والوسطى.
- ٣٥ - وفي إطار تعزيز التكامل بين شبكة موظفي البحث والاتصال المعنيين بميثاق باريس وموظفي البحث الميداني التابعين لمشروع رصد تجارة المواد الأفيونية الأفغانية، تجري حالياً مناقشات مع هذا المشروع لاستكشاف سبل لصوغ خطة تنفيذية مشتركة لتمويل لتوفير

خدمات بناء القدرات في آسيا الوسطى والمنطقة الأوسع من أجل زيادة تيسير وصول موظفي إنفاذ القانون إلى خدمات المشروع إلى أقصى مدى ممكن. وسيكون غرض الخطة التنفيذية ذا شقين: أولهما توفير شواهد عملية تُستخدم لأغراض تقرير السياسات وثانيهما استخدام البحوث كوسيلة لتعزيز الأنشطة العملية لمشاريع المكتب وبرامجه الأخرى.

٣٦- وتمثل منصة رصد المخدرات أداة إلكترونية استُحدثت بالاشتراك بين برنامج ميثاق باريس ومشروع رصد تجارة المواد الأفيونية الأفغانية وتلقت منهما دعماً مستمراً بموارد بشرية ومالية. وتتولى إدارة هذه المنصة وحدة التنسيق والتحليل الكائنة في المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى والتي تقدم الدعم للبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة وللبرنامج الإقليمي لآسيا الوسطى.

٣٧- وقد أثبتت المنصة فائدتها المتزايدة في تسهيل تنفيذ قرار اللجنة ٣/٥٦ من جانب شراكة ميثاق باريس. وهي آلية قوية لرصد البيانات المتعلقة بالمخدرات من خلال رسم خرائط متعددة الطبقات، وللحصول على شواهد بشأن تطورات وتدابير مكافحة المخدرات دعماً لركائز إعلان فيينا الأربع. ويمكن استعمال المنصة لتكوين صورة شاملة للحالة في المنطقة وخارجها، لكي تتسنى إتاحة مزيد من المعلومات للجهات ذات المصلحة. وتُغذى المنصة ببيانات يوفرها شركاء ميثاق باريس ويتولى جمعها في المقام الأول موظفو البحث والاتصال الميدانيون العاملون لدى مشروع رصد تجارة المواد الأفيونية الأفغانية. وتمثل المنصة جزءاً من عملية جمع البيانات العالمية التي يضطلع بها المكتب، وتنطوي على إمكانات قوية للنمو من حيث الحجم وقابلية الاستعمال.

٣٨- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تحسين وتحديث منصة رصد المخدرات بالاشتراك مع مشروع رصد تجارة المواد الأفيونية الأفغانية. ويشهد الاهتمام بهذه المنصة والتوقعات بشأنها تزايداً سريعاً بين شركاء ميثاق باريس وداخل برامج المكتب الأخرى، مما يستلزم إجراء تقييم تقني لقاعدة البيانات الإلكترونية لضمان الإيفاء بالمعايير المطلوبة لأمن البيانات ولاستكشاف الخيارات المتاحة لتحسين معالجة المسائل المتعلقة بتوافر وصلات الإنترنت. واستناداً إلى نتائج هذا التقييم، قام برنامج ميثاق باريس، بالاشتراك مع مشروع رصد تجارة المواد الأفيونية الأفغانية، بتحديد الخيارات المناسبة لزيادة تيسر الوصول إلى النظام وتعزيز كفاءة عمله. وسوف توضع هذه الخيارات موضع التنفيذ في عام ٢٠١٧.

٣٩- ويجري إعداد خطة محسنة من أجل تقرير كيفية إدماج اهتمامات الجهات المعنية الرئيسية داخل المكتب وخارجه، بما فيها برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب والمنظمة العالمية للجمارك والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، وكذلك البيانات المتأتية من خلاصة معلومات الرصد البحري التي يشترك في إعدادها برنامج الجرائم البحرية التابع للمكتب والقوات البحرية الموحدة، في أنشطة المنصة.

٤٠ - وتمثل الآلية المؤتمتة لمساعدة الجهات المانحة (ADAM) أداة قائمة على الإنترنت استُحدثت في البداية لتعمل كقاعدة بيانات للمشاريع. وقد تطورت في السنوات الأخيرة لتصبح جمعاً نشطاً للمعلومات ذا مجموعة متنوعة من الوظائف الإضافية تشمل طائفة واسعة من المسائل المتصلة بميثاق باريس، وخصوصاً مسألة تنفيذ إعلان فيينا. وقد أُجري مزيد من التنقيح لهذا الجانب الأخير أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بغية جعل الوظائف المتاحة أيسر استعمالاً.

٤١ - واستجابة لطلب من الاجتماع الثاني عشر للفريق التشاوري المعني بالسياسات، استُحدثت وحدة التنسيق المعنية بميثاق باريس حملة مناصرة محددة الهدف تُركز على آلية "ADAM" (التي تمثل الموقع الشبكي لبرنامج ميثاق باريس وقاعدة بياناته)، من أجل لفت الانتباه إلى العناصر الجديدة التي أُدمجت في تلك الآلية أثناء تنفيذ المرحلة الرابعة للمبادرة.

٤٢ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت مواءمة آلية ADAM مع إعلان فيينا هدفاً رئيسياً للبرنامج. واستمر العمل التطويري بغية تحسين قدرة تلك الآلية على تدوين انخراط الشركاء في الأنشطة والمشاريع. والهدف من ذلك هو إنشاء قاعدة بيانات لتدخلات الشركاء فيما يتعلق بالركائز الأربع لإعلان فيينا.

٤٣ - ودعماً لاستراتيجية برنامج ميثاق باريس الخاصة بالتواصل، أُضيفت إلى الموقع الشبكي للمكتب صفحة مخصصة لمبادرة ميثاق باريس. وإلى جانب ذلك، أُصدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ كتيب مبادرة ميثاق باريس، الذي يمثل وثيقة مرجعية عن شراكة المبادرة وبرنامجها، وجرى تحديث ذلك الكتيب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

## جيم - أوجه التضافر

٤٤ - إنَّ عضوية مبادرة ميثاق باريس مفتوحة لجميع البلدان والمنظمات المهتمة، وهي مفيدة على وجه الخصوص كآلية للتداول وتبادل الممارسات الفضلى تتجاوز نطاق أوروبا وغرب ووسط آسيا.

٤٥ - وتواصل مبادرة ميثاق باريس أداء دور منصة مناصرة على أعلى المستويات السياسية، كما تمثل أداة للحوار العالمي تتكيف مع الأخطار الناشئة على امتداد دروب الاتجار وتروج للممارسات الجيدة وتعزز صوغ السياسات والاستراتيجيات بالاستناد إلى شواهد عملية.

٤٦ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، حظيت أهمية المبادرة بمزيد من الاعتراف والتعزيز من خلال تدعيم علاقات الشراكة مع منظمات خارج نطاق المكتب. إذ تكثف التعاون مع المجموعة الأوراسية واليوروبول والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والانتربول ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجهات فاعلة أخرى مهتمة بمناقشات ميثاق باريس ولكنها ليست شركاء بعد، مثل القوات البحرية الموحدة ومركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون الخليجي.

٤٧- وفي عام ٢٠١٦، كان ازدياد مشاركة البلدان والمنظمات غير الشريكة في منتديات ميثاق باريس مثلاً واضحاً على تغيير الاتجاهات والأولويات التي نشأت أثناء المرحلة الرابعة لمبادرة ميثاق باريس. وأبرز ذلك الازدياد أهمية ميثاق باريس واستعداد البلدان الواقعة على امتداد دروب الاتجار بالمخدرات، بما فيها الأجزاء الرئيسية من الدرب الجنوبي، للانخراط في الحوار العالمي بشأن المواد الأفيونية وللاستفادة من الخبرات والتجارب الجماعية للشركاء المنضوين ضمن إطار ميثاق باريس.

٤٨- وتطرح دروب الاتجار بالمواد الأفيونية واتجاهاته المستجدة تحديات جديدة وتتطلب من الشراكة أن تتكيف تبعاً لذلك، بوسائل منها توسيع النطاق الجغرافي لميثاق باريس ليضم الدرب الجنوبي للاتجار بالمواد الأفيونية. إذ إنَّ تعزيز أوجه التضافر مع الجهات المعنية في شراكة الدرب الجنوبي المشكَّلة حديثاً ضمن إطار إعلان كولومبو الذي اعتمد في الآونة الأخيرة.<sup>(٥)</sup>

٤٩- وهذا الازدياد في المشاركة يفيد أهداف الشراكة، إذ يعزز التنسيق الإقليمي ويُدعم المشاركة في اجتماعات ميثاق باريس المتعلقة بالعمليات المواضيعية ويُوطد التعاون مع جهات جديدة ذات مصلحة في أولويات إعلان فيينا المتعلقة بعرض المخدرات والطلب عليها.

٥٠- وقد أفضت عملية ميثاق باريس، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٣، إلى اتباع المكتب، وهو المنظمة التي تتولى القيادة التقنية لمبادرة ميثاق باريس، نهجاً أقاليمياً يضم شُعَباً ومواضيع متعددة وينطوي على تنسيق مع الأقسام والوحدات والبرامج المعنية والمنظمات الشريكة. وقد شهدت هذه الترابطات مزيداً من التشابك أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٥١- ويتفاعل برنامج ميثاق باريس مع المكتب تفاعلاً وثيقاً على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، بما في ذلك من خلال القسم الإقليمي لأوروبا ولغرب آسيا ووسطها (من خلال البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، والبرنامج الإقليمي لجنوب شرق أوروبا، وبرنامج آسيا الوسطى) وقسم العدالة (من خلال برنامج مكافحة الجرائم البحرية) والفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع (من خلال قسم دعم التنفيذ التابع له، والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، والبرنامج العالمي المعني ببناء شبكات فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) وفرع الوقاية من المخدرات والشؤون الصحية (من خلال وحدة الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل التابعة له) وفرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات (من خلال قسم أبحاث المخدرات التابع له ومشروع رصد تجارة المواد الأفيونية الأفغانية).

٥٢- وكان المحرك الأكبر لتقدم الحوار على مستوى الخبراء هو الانخراط الفعال لكبار خبراء المكتب المواضيعيين من الفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع وفرع الوقاية من

(٥) انظر الموقع الشبكي [www.southernroute.org/download/20161029%20-Colombo%20Declaration.pdf](http://www.southernroute.org/download/20161029%20-Colombo%20Declaration.pdf).

المخدّرات والشؤون الصحية والمكتب القطري لأفغانستان، الذين قدموا إرشادات تقنية في جميع المراحل التنفيذية لتنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء العاملة الأربعة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٣ - وبعد تحديد الأولويات الاستراتيجية لميثاق باريس في اجتماع الفريق الاستشاري الخاص بالسياسات، تُفَعَّل تلك الأولويات من خلال البرامج والمشاريع المتعددة التي ينفذها أعضاء الشراكة، بمن فيهم المكتب.

٥٤ - وقد وصلت البرامج الإقليمية أداء دور مهم في تفعيل الاستراتيجيات من خلال العمل بصفتها أداة المكتب الرئيسية لتنفيذ العمليات المتعلقة بميثاق باريس في نطاق مناطقها.<sup>(٦)</sup> ويتمتع البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، المدعوم بجهود مبدولة ضمن إطار البرنامج القطري لكل من تلك البلدان، بموقع فريد يمكّنه من زيادة تلاحم وفعالية تدخلات شركاء ميثاق باريس في بلدان معينة في المنطقة.

٥٥ - ويستدعي تزايد أهمية الدرب الجنوبي تكثيف انخراط البرامج المواضيعية والإقليمية ذات الصلة، مثل برنامج مكافحة الجرائم البحرية والبرنامجين الإقليميين للدول العربية وشرق أفريقيا.

٥٦ - كما يتطلب التركيز الإضافي على الدرب الجنوبي توسيع نطاق التغطية الجغرافية في مجالي جمع البيانات وإجراء البحوث. والمنهجية المتبعة في عمل شبكة موظفي البحث والاتصال تتيح لأولئك الموظفين معالجة الثغرات المعرفية الموجودة على امتداد دروب الاتجار الرئيسية. وتمثل تلك الشبكة آلية قيمة يمكن مواءمتها وتوسيعها بحيث تتجاوب مع التحولات في مجال الاتجار بالمواد الأفيونية، بما في ذلك على امتداد الدرب الجنوبي.

٥٧ - وتقتضي المرحلة الرابعة أن يوسع برنامج ميثاق باريس شبكة موظفي البحث والاتصال، إذا سمح التمويل المتاح بذلك. وسوف يهدف ذلك التوسيع إلى تنظيم أوجه التضافر، أو ضمان التكاملية دعماً لنظام المكتب الحالي لجمع البيانات، ومعالجة نقص البيانات في مناطق متعددة. ويجري حالياً استكشاف الخيارات المتاحة للارتقاء بالقدرات البحثية بالاشتراك مع مشروع رصد تجارة المواد الأفيونية الأفغانية، ومنها الاستفادة المشتركة من شبكات الموظفين الميدانيين من أجل الوصول بتدابير الاقتصاد في التكاليف إلى المستوى الأمثل وتدعيم تكامل الشبكات الميدانية وتوسيع نطاق التغطية البحثية على امتداد الدروب الرئيسية للاتجار بالمخدّرات.

(٦) لم تعتمد اللجنة في دورها التاسعة والخمسين مشروع القرار المعنون "تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الإنتاج غير المشروع للمواد الأفيونية الأفغانية المنشأ والاتجار بها في إطار مبادرة ميثاق باريس" (E/CN.7/2016/L.4) بسبب عدم توافق الآراء بشأن عبارة "المواد الأفيونية الأفغانية المصدر". فأتناء المناقشات حول مشروع القرار، لم توافق أفغانستان على إدراج أيّ إشارة إلى المواد الأفيونية الصادرة من أراضيها. وفي تلك الدورة، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي وأفغانستان وفرنسا ببيانات أكدوا فيها التزام بلدانهم المستمر بميثاق باريس على الرغم من عدم توافق الآراء بخصوص تلك العبارة.

## دال - استدامة برنامج ميثاق باريس

٥٨ - في الوقت الحاضر، يتلقى برنامج ميثاق باريس في مرحلته الرابعة دعماً مالياً من الاتحاد الروسي وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا والهند والولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لما تبذله وحدة التنسيق المعنية بميثاق باريس من جهود مستمرة لجمع الأموال، تجري حالياً مناقشات مع الشركاء بهدف توسيع قاعدة الجهات المانحة ضماناً لانتظام تمويل البرنامج.

٥٩ - وإثر اتخاذ القرار القاضى بتمديد المرحلة الرابعة لبرنامج ميثاق باريس حتى نهاية عام ٢٠١٧، سوف يجري التقييم المستقل للبرنامج في النصف الثاني من عام ٢٠١٧.

٥٩ - وإثر اتخاذ القرار القاضى بتمديد المرحلة الرابعة لبرنامج ميثاق باريس حتى نهاية عام ٢٠١٧، سوف يجري التقييم المستقل للبرنامج في النصف الثاني من عام ٢٠١٧.

٦٠ - ومنذ إصدار برنامج ميثاق باريس تقريره إلى لجنة المخدّرات في آذار/مارس ٢٠١٦، تمكن البرنامج من جمع نحو ١,١٣ مليون دولار للأنشطة الخاصة بالاجتماعات ولتغطية التكاليف المتعلقة بالموظفين حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧. وللتمويل أهمية أساسية لاضطلاع البرنامج بعمله. وقد حظي البرنامج بتمويل واف منذ إنشائه قبل أكثر من ١٠ سنوات.

٦١ - وكان برنامج ميثاق باريس على الدوام يتلقى التمويل اللازم لتنفيذ أنشطته، حسبما يتقرر في اجتماع الفريق التشاوري المعني بالسياسات. فمن شأن قيام الشركاء أثناء اجتماع ذلك الفريق بتحديد التعهدات المالية المستهدفة أن يكفل دعم أنشطة البرنامج السنوية وأن يسهل التخطيط للسنة التالية. أما عدم وجود تعهدات والتزامات مالية محددة فمن شأنه أن يقيد أنشطة البرنامج المستقبلية.

٦٢ - ولكي يتسنى لشراكة ميثاق باريس مواكبة ما يستجد على امتداد دروب الاتجار من اتجاهات وتحولات والمزامنة بين هوجها على الصعيد الاستراتيجي والبرنامجي والتمويلي، لا بد من توسيع قاعدة التمويل الحالية. وقد شُدد مراراً وتكراراً منذ إطلاق المرحلة الرابعة، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، على ضرورة تدعيم تدابير التصدي الجماعية التي تتخذها المبادرة على امتداد جميع الدروب الرئيسية للاتجار بالمواد الأفيونية.

٦٣ - وقد يلزم اتباع نهج أشمل للتصدي لخطر المخدّرات. إذ لا يمكن النظر إلى مسألة المواد الأفيونية بمعزل عن الأهداف المواضيعية الواردة في ركائز إعلان فيينا الأربع، نظراً للترابط بين العرض والطلب.

٦٤ - وفي المناقشات التي جرت في الاجتماعات التي عقدت على مستوى الخبراء والمستوى السياسي في إطار ميثاق باريس أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، طرح الشركاء عدة مسائل متعلقة بالاتجار بالمخدّرات لم تدرس بعد على نحو واف ضمن إطار ميثاق باريس. وهذه العناصر تشمل

التنمية البديلة، والصلة بين الاتجار بالمواد الأفيونية وتمويل الإرهاب، وفهم مسألة تناول عقاقير متعددة في آن واحد لعلاج الارتهان للمواد الأفيونية، والاتجار بعقاقير متعددة في آن واحد.

٦٥ - ولا يزال اجتماع الفريق التشاوري المعني بالسياسات هو المحفل المناسب لكي يستعرض الشركاء استراتيجية المبادرة، وليرحبوا بالشركاء الجدد في المبادرة، وليحددوا الأولويات للسنة التالية.